رؤي الساسه البريطانيين حول سياسة حكومة الميجي في دعم النشاط الاقتصادي لليابان

British politicians' views on the Meiji government's policy of supporting Japan's economic activity

إعداد

أ.تسنيم جابر علي الخولي

باحثة ماجستير بقسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة دمنهور

أ.د. صلاح أحمد هريدي — أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر

ا.د.فايزة محمد حسن ملوك — أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر

قسم التاريخ - كلية الآداب – جامعة دمنهور

دورية الانسانيات - كلية الآداب - جامعه دمنهور

العدد (64)- الجزء الثانى - لسنة 2025

رؤي الساسه البريطانيين حول سياسة حكومة الميجي في دعم النشاط الاقتصادي لليابان

أ.تسنيم جابر علي الخولي

أ.د. صلاح أحمد هريدي

ا.د.فايزة محمد حسن ملوك

الملخص

منذ أن وقعت المعاهدة التجارية بين بريطانيا واليابان عام 1858م، والتي كانت بمثابة بداية العلاقات الوثيقة بين البلدين. شهد الفترة التي تتبعها تغيرات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا واليابان. فمنذ تنفيذ المعاهدة غير المتكافئة مع الافتتاح الأول لموانئ المعاهدة في عام 1859م، وحتى نهاية نظام موانئ المعاهدة في عام 1899م. كانت بداية خاصة بالنسبة لحكومة ميجي المنشأة حديثًا، وكانت بريطانيا نموذجاً للتحديث الياباني. لم يكن من الممكن تحقيق التصنيع في اليابان دون مساعدة بريطانيا من حيث المواد ، والتكنولوجيا، ورأس المال البشري، ومع ذلك فإن التصنيع السريع في اليابان غير طبيعة علاقتها مع بريطانيا من الاعتماد عليها إلى الاعتماد على الذات.

Summary

Since the trade treaty was signed between Britain and Japan in 1858, which marked the beginning of close relations between the two countries. The period that followed saw major changes in economic relations between Britain and Japan. From the implementation of the Asymmetric Treaty with the first opening of the Treaty Ports in 1859, until the end of the Treaty Ports System in 1899. It was a special beginning for the newly established Meiji government, and Britain was a model of Japanese modernization. Japan's industrialization could not have been achieved without Britain's assistance in terms of materials, technology, and human capital. However, Japan's rapid industrialization changed the nature of its relationship with Britain from dependence to self-reliance

المقدمة

في وقت استعادة ميجي، كانت اليابان تعمل علي تغيير مؤسساتها و نظامها السياسي لكي تضع البلاد على مسار التصنيع السريع والتنمية الاقتصادية. في نفس الفترة التي استسلمت شعوب شبه القارة الهندية للاستعمار البريطاني ، وكانت اليابان آخرمعاقل للإستيلاء الأوروبي على مواردها. وكان رد اليابان على ذلك هو إعادة تنظيم هياكلها الاقتصادية والسياسية بحيث يمكن تحويل تنظيم الموارد الاقتصادية من دعم نمط الحياة بالتخلص من توكوجاوا الضعيفة عسكريا، الأمر الذي أدى توجيه الموارد الاقتصادية نحو جعل اليابان أقوى اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا وذلك من أجل تقليل فرص الاستيلاء المحتمل على البلاد من قبل القوى الأوروبية.

رؤية ويليام ج. أستون William J. Aston للنظام التجاري في اليابان

بدأت اليابان محاولات متواصلة لاستعادة الاستقلال الاقتصادي ، والذي حدته المعاهدات غير المتكافئة عام 1858م، ولتطوير اقتصاد البلاد من خلال سياسة التصنيع. وكانت جهود اليابان مثمرة. فالنمو الاقتصادي يمهد الطريق لصعودها كقوة عسكرية وظهورها كقوة اقتصادية عظمى. منذ عام 1868م إلى عام 1890م، أعرب السياسيون البريطانيون عن قلقهم بشأن الممارسات التجارية اليابانية، والتي تعتبر ضارة بالتجارة الخارجية ومصالح التجارالأجانب. نظرًا لأن الرعايا البريطانيين شكلوا أكبر مجتمع تجاري أجنبي في اليابان، فمن المحتمل أن يحتج الدبلوماسيون البريطانيون على أي مواقف قد يضر بهم من جانب اليابانيين.[1]

ومن الشكاوى الأساسية التي تقدم بها البريطانيون هي عدم معرفة اليابان بالتجارة كما يمارسها الأجانب. ونقد شديد لنظام الاحتكار الياباني المعروف باسم "كابو"، وهو مصطلح يشير إلى الأسهم في شركة. من خلال تشكيل أنفسهم في مثل هذه الشركة أو النقابة التي تسمى "شوشا"، أنشأ كبار التجار اليابانيين احتكارًا فعالاً لبعض المنتجات، وأهمها الشاي ، والحرير والأرز على الرغم من إلغائه الأسمي من قبل الحكومة عام 1868م، استمر النظام في العمل في موانئ المعاهدات اليابانية المختلفة[2]. كما هو الوضع مع مسألة التجارة الخارجية العامة، أرجع السياسيين الحفاظ على نظام كابو إلى عدم معرفة اليابانيين بإجراءات الاقتصادية الغربية.[3]

وفي 1870م عندما ورد أن الضباط في نيغاتا أنكروا أن إنشاء شوشا في ذلك الميناء يتعلق بالتجارة الخارجية، أدرك ويليام ج. أستون سكرتير المفوضية، أن ذلك نتيجة اعتياد

اليابانيين على نظام تجاري واحد. و بما أن الشوشا تأخذ الدعم من الحكومة اليابانية أدي ذلك إلى كره السياسيين البريطانيين لنظام كابو. فقد منح للشوشا بإصدار الأوراق النقدية الخاصة بها ، والحصول على قروض مالية من الحكومة. وبذلك، يمكن للشوشا أن تكسب ميزة على التجارالأجانب ، و تحقيق تقدم كبير للتجار اليابانيين في الشاي ، والحرير، وبالتالي المزايدة على المشترين الأجانب. وتدخل المسؤولون اليابانيون في عملية الشوشا. لذلك تم انتقادهم من قبل باركس بإن الحكومة اليابانية بشكل عام غير جديرة بالثقة، ويجب علي القنصل البريطاني أن يراقب إجراءات السلطات اليابانية المحلية في الأمور الخاصة بالتجارة الخارجية.[4]

وصدر قانون الإحظارات الحكومية لعام 1871 م بإلغاء نظام شوشا في نيجاتا وأوساكا ، وهذايبعث علي تقدم الفكر اليبرالي بشأن التجارة ، وفي عام 1878م، أشار سكرتير المفوضية أوغسطس مونسي Augustus Muncy إلى أنه لا تزال هناك شركة للأرز على الرغم من القانون المحظور، وفي عام 1881م، تسبب تشكيل نقابة الحرير في يوكوهاما في توقف تجارة الحرير في الميناء ، واحتج تجار الحريرالأجانب ضد النشاط الاحتكاري.ورغم ذلك لم يدن الدبلوماسيين البريطانيين جميعا نظام الكابو أو أكدوا على التأثير السلبي على مصالح التجار الأجانب في موانئ المعاهدة[5]. وكان الوزير البريطاني هيو فريزر Hugh Fraser ، الذي خلف فرانسيس بلونكيت Francis Plunkett[6] عام 1889م، محايدًا تجاه النقابات اليابانية. وعندما سأله وزير الخارجية اللورد سالزبوري Salisbury في أكتوبر 1889 م عن رأيه في عملية إخضاع التجارة البريطانية لسيطرة علي تصرفات النقابات اليابانية، لاحظ فريزر أن التجارة البريطانية لن تتأثر كثيرًا لأن التجار البريطانيين كانوا على علم تام بوجودهم وأساليب عملهم التي ليست بالضرورة غيرعادلة .وأكد فريزر أنه في حالة ظهور أي مشكلات خطيرة، فمن المحتمل أن يكون الاحتجاج المشترك من قبل التجار البريطانيين كافيًا لوضع الأمر في نصابه الصحيح. [7]

تتبع باركس لمحاولات اليابان في تطوير التجارة

لم تكن ممارسة النقابات السبب الوحيد للصعوبات الموجه بين التجار الأجانب واليابانيين. فقد عمل اليابانيون علي تزوير العلامات التجارية الأجنبية، ومع زيادة عدد المصنعين اليابانيين، ظهرت الشكاوى من تزوير العلامات التجارية الأجنبية المسجلة[8] وعلامات السلع الاستهلاكية المختلفة. أصبحت صورة التجار اليابانيين على أنهم مقلدين غير شرعيين منتشر بين الدبلوماسيين، الذين أنكروا التقليد الاحتيالي لأنها منعت المصنعين الأجانب من أرباحهم المستحقه و أضرار مست تلك المنتجات لأنها ذات جودة منخفضة

مع عدم وجود اتفاقية بشأن براءات الاختراع ، والعلامات التجارية بين بريطانيا ، واليابان، وأفاد القنصل روبرتسون Robertson أن عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية المقدمة من اليابانيين كان غير كافي. أما فيما يتعلق بنظرة بريطانيا للاقتصاد الياباني فقد وضعت عدة ملحوظات حول تقييمها له ، ووضع عدة مقترحات للنهوض به وتطوره بما يخدم مصالح الطرفين . فقد نظر القنصل جوزيف لونجفورد Joseph Longford ، في انخفاض دخل الفرد في اليابان مقارنة بدول المتقدمة في التجارة مثل بريطانيا ، والولايات المتحدة. كان الدبلوماسيون البريطانيون مجمعين على أن الاقتصاد الياباني ، و القوة الإنتاجية للبلاد أو القدرة الصناعية، وتوسيع تجارتها ، ومشروعها الوطني كان متخلفًا . و هذا يتوافق مع سياسة حكومة ميجي المتمثلة في shokusan kōgyō أي تطوير الصناعة وتعزيز المشروعات.[9]

ولاحظ باركس[10] إنه من خلال إزالة العقبات التي تعوق تطوير التجارة ، والصناعة في اليابان، والتي تعوق تنمية ثرواتهم ،ومواردهم الوطنية يمكن تحقيق مكاسب مادية ، ومن إحدى هذه العقبات هي تدخل الحكومة في المعاملات التجارية. وفي الواقع أن قادة ميجي سمحوا للتجارة في البلاد أن تطور بصورة طبيعية. ومن خلال ممارسة التجارة الحرة في اليابان ستفيد التجار اليابانيين ، والتجار البريطانيين. ولم يتدخل السياسيين البريطانيين في قرار الحظر الذي فرضته الحكومة اليابانية على تصدير فائض الأرز من قبل التجار، و تم تقييد التوسع التجاري الياباني حيث لم يكن لدى المزارعين اليابانيين، بعد أن مُنعوا من تصدير فائض محاصيلهم، أي حافز لزراعة أرز أكثر مما يمكن استهلاكه، والقيود التي فرضتها الحكومة على صناعة التعدين[11] فأصبحت جميع المناجم ، وحقوق العمل فيها ملكًا للحكومة بموجب القانون، ولم يُسمح للأجانب بحيازة أسهم ،أو استثمار رأس المال في المناجم، وقد أثرت هذه القيود، في أعتقاد البريطانيين على إنتاج المناجم وجودة المعادن المعالجة.[12]

موقف الساسه البريطانيون من الاستثمار في اليابان

كان للتقلبات في قيمة العملة اليابانية والاستنزاف المستمر لاحتياطيات الذهب، والفضة سبب في إعاقة التجارة ، والصناعة في اليابان . لذلك تم إصدار عدد كبير من الأوراق النقدية لتغطية النفقات الإدارية المتزايدة للحكومة، و كان احتياطي العملات اليابانية يتناقص. ولاحظ المسؤلون البريطانيون أن المشكلة النقدية[13] في اليابان أدت إلى زيادة أسعار السلع الضرورية و جعلت جميع المعاملات التجارية غير مؤكدة، وأعاقت تقدم الصناعات اليابانية التي تحتاج وقتًا للتنمية إضافة إلي تناقص احتياطي اليابان . لذلك حد

من القوة الشرائية للبلاد. وعلى الرغم من أن سياسة الحكومة اليابانية لاسترداد العملة الورقية غير القابلة للتحويل بدئت من عام 1881م، إلا أن البريطانيون لاحظوا أن قيمة العملة استمرت في التقلب ، ولم يتم الثقة فيها من قبل التجارالأجانب ، واليابانيين حتى عام 1868م، وأصبحت مستقرة 1873م. (14)

وأدرك باركس أن اليابان تعتمد علي الايرادات إنتاج الأراضي بشكل أساسي ، و لتعزيز الاقتصاد والمشارعات اليابانية يجب الاستثمار من البلاد الخارجية. وكان وجهة نظر البريطانيين أن أثر إقصاء رأس المال الأجنبي، إن نظام النقل الداخلي مكلف، و عدد شركات البواخر المحلية محدود ، والزيادة البطيئة نسبيًا في صادرات اليابان، وبطء تطوير المناجم. لذلك قال بلانكيت في عام 1886م بعد فتح البلاد أمام رأس المال الأجنبي، ، أنه سيتم إعطاء دفعة كبيرة على الفور لتجارالتصدير. وبذلك يمكن معالجة المنتجات الأساسية وتعبئتها للتصدير في مكان الإنتاج بنصف التكلفة التي تقام بها في الموانئ المفتوحة، و إستخدام مساحات شاسعة من الأراضي المهمله إلى زراعة المواد الغذائية الأساسية للتصدير. ولاحظ القائم بالأعمال ر. ج. واتسون R. C. Watson أن الحكومة اليابانية لم ترغب في توسيع نطاق الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية التي سادت على الأجانب ضمن حدود المعاهدة ، بل أن الحكومة تخشى إذا تم السماح للإجانب بالدخول إلى المناطق الداخلية من اليابان ، والسماح لهم بالمشاركة في العمليات الصناعية، فسوف تقل مكاسب التجار اليابانيين.وكان لضعف الاتصالات أثر على النمو التجاري في اليابان. فمع وجود عدد قليل من الأنهار الصالحة للملاحة، وإستخدام الخيول، والعمال كوسيلة نقل أساسية، كان من الصعب على التجار نقل المنتجات الثقيلة من الداخل ، وبيعها بسعر أرخص للأجانب في موانئ المعاهدة(15) بسبب ارتفاع تكلفة النقل. (16)

ولذلك أعتقد البريطانيون إن ما تحتاجه اليابان هو بناء طرق مناسبة لنقل البضائع عبر مناطقها المنتجة ، وعلى الرغم من امتلاك اليابان لوسائل النقل البحري على طول سواحلها، إلا أنها كانت باهظة الثمن ، وذلك لأنها كانت محدودة ، ومقتصرة بشكل أساسي على شركتين وهما شركة ميتسوبيشيMitsubishi وشركة كيودو أونيو Kyodo Onew. وحتى عام 1886م، استمرت مشكلة ارتفاع أسعار وسائل النقل. و هذا على الرغم من بناء خطوط السكك الحديدية التي تربط بشكل مباشر أغنى المقاطعات اليابانية المنتجة للحرير ، والشاي ، والأرز بميناء بحري. و رسوم الشحن كانت مرتفعه بالسكك الحديدية فمن خلال متوسط حجم الشحن السنوي الذي يقل عن 40 ألف طن محمول على خط طوكيو– يوكوهاما الرئسي خلال فترة (1880–1885م) ، ومن خلال متوسط

الإيرادات من حركة البضائع خلال نفس الفترة والتي بلغت حوالي 50.000 ين ،[17] وعلى خلاف ذلك كان متوسط إيرادات شركة الشحن اليابانية حوالي 200 ألف ين سنويًا.[18]

أدرك البريطانيون أن الشوشا لديها سلطة تحديد قيمة المنتجات المحلية ، وكان على التجار اليابانيين الإبلاغ عن جميع معاملاتهم مع الأجانب إلى الجمعية، ويعتقد البريطانيين إن مشكلات صناعة التعدين في اليابان نشأت بشكل أساسي من التشريعات الحكومية التي تمنع توظيف رأس المال الأجنبي. باستثناء عدد قليل من المناجم العاملة بطرق أجنبية، لم تكن هناك تسهيلات لزيادة الإنتاج أوالنقل. ولكن نقص الخبرة أيضًا كان سببًا أحيانًا وراء تقديم الشكاوى حول جودة تكريرالمعادن المختلفة مثل الفحم[19] ، والنحاس، وخاصة في المناجم الصغيرة.أما بيان القنصل أدولفوس أنيسلي Adolphus Annesley فقد أكد علي نظره البريطانيين بإن السياسة التي تتبعها الحكومة اليابانية بحظر تشغيل مناجم الذهب ، والنحاس، وغيرها من المناجم من قبل الأجانب باستثناء واحد أو اثنين أدي إلى إفقار هذا البلد بشكل كبير.[20]

رؤي الساسة البريطانيون في أثر تعديل المعاهدات غيرالمتكافئة علي الصناعه والتجارة في اليابان

تعرضت الصناعة الزراعية في اليابان لمشكلات كثيرة بسبب افتقارها إلى الآلات الحديثة. كما أعتقد بلانكيت أن جميع الأدوات الزراعية المستخدمة في اليابان لا تزال بدائية، وأن استخدام الآلات الحديثة في الزراعة لا يزال غير معروف للمزارع الياباني. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة الزراعة ، والتجارة لإنتاج محاريث حديثة مقلدة من النماذج الأمريكية لبيعها للمزارعين اليابانيين، لم يرها سوى واحد من كل 500 شخص ، ولأن الزراعة بشكل عام تتم على نطاق صغير ، فإن القليل ممن شاهدوها يمكنهم اتخاذ قرارهم بدفع 25 ينًا مقابل استخدام الأدوات. وإنتاج الأرز مرتبطًا بالزراعة لذلك لم يتم تصدير الأرز من اليابان بكميات كبيرة حتى منتصف ثمانينيات من القرن التاسع عشر، لذلك حرص البريطانيون على تطوير اليابان لصناعة الأرز لديها.[21]

وقد أوضحت بريطانيا إلى وزير الخارجية الياباني تيراجيما مونينوري [22] Terajima Munenori ، أن يبني الاقتصاد الياباني علي أن تتركز صادراتها علي الشاي و الأعشاب إلي جانب انتاج الأرز كسلعة قوية لمواجهة المنافسة الصينية في هذه السلعة إلي جانب سلعة الحرير فتصدير الأرز يمنح فائدة أكبر للطبقة الزراعية في اليابان أكثر من التجارة في أي إنتاج آخر. كما فضل بعض السياسين البريطانيين دور اليابان كمنتج

للأرز رغم من ملاحظة عدة عوامل أعاقت توسع صادرات اليابان من الأرز، مثل معدل إرتفاع رسوم شحن الأرز بسبب عدم وجود منفذ مباشر لمراكز إنتاج الأرز الرئيسة في البلاد.[23]

وأعتقد السياسيين البريطانيون أن تطور التجارة والصناعة في اليابان قد أثرت على السياسة البريطانية العامة تجاه الدوله فنتيجة مراجعة المعاهدة غيرالمتكافئة والتي تضمنت، بالإضافة إلى إلغاء الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية، منح اليابان الاستقلال التعريفي الجمركي مقابل الوصول التجاري إلى المناطق الداخلية. كما لاحظ أمين المفوضية إرنست ساتو Ernest Sato [24] أنه ما لم يتم تشجيع إجتهاد اليابانية لتحقيق تقدم مع الغرب، فإن اليابان ستقيم قضية مشتركة مع الصين وكوريا، وبالتالي تفقد الدول الغربية مصالحها في مواقف مختلفه. لكن في الوقت نفسه حرصت اليابان علي تطبيق التعريفية الجمركية علي السفن الأجنبية التي وضعتها حكومتها أقرتها تلك الدول بعيدا عن التعريفية الجمركية التي في المعاهدات غير المتكافئة لتحصيل ضرائب أقل علي صادراتها .[25]

أعتقد البريطانيون أن التنمية الاقتصادية في عهد الميجي (1868– 1890م) لم تكن ناجحه بشكل عام . سواء في التجارة الخارجية أو التجارة العامة والصناعة أو الشؤون المالية، كان يُنظر إلى اليابانيين علي أنهم يفتقدون للمعرفة بأساسيات التجارية الحديثة. لذلك عملوا علي الحفاظ على النظام والسياسة التقليدية التي كانت تفسد التجارة الحرة، والمشكلات النقدية، والتقارير المالية ، والنظام الضريبي المعقد، والتجارية غير الموثوقة. و كان تركيز السياسيين البريطانيين على اليابان في عهد ميجي على عدم قدرة اليابان عن الاستغناء عن المساعدة الأجنبية. كما كانت اليابان تفتقر إلى المكونات الحيوية اللازمة لتوسيع قدرتها التجارية وإنتاجها الصناعي. فكان هناك عوامل مختلفة و معوقات للتجارة اليابانية والمشروعات الوطنية، مثل السياسة التقليدية للحكومة، ووجود الشوشا، ومشكلة العملة، ونقص رأس المال، ونظام النقل. كذلك لاحظ البريطانيون أن مختلف الصناعات الحديثة التي تزال في مرحلة مبكرة من التطور، ومنتجاتها محدودة الحجم ،ونوعها رديئ. وكان آراء السياسيين حول القدرة التنافسية لليابان في السوق المحلي، والدولي ليست ملائمة بشكل عام لليابان. بإستثناء القدرة التنافسية للحرير الخام في السوق الأمريكية، وجودة تصنيع القطن الياباني، و القدرة على إنتاج سلع تنافسية من قطع الحرير. ومع ذلك، ركز البريطانيون على عيوب تشجيع الصادرات، و إزاحة السيطرة الأجنبية على التجارة المحلية.[26]

وكان وجهة نظر السياسيين البريطانيين بصوره عامة حول تأثير نهضة اقتصاد ميجي على السياسة البريطانية، أنها ساهمت في ظهور إعتدال في سياستها بما في ذلك مراجعة معاهداتها مع اليابان [27]، فنادرًا ما عمل البريطانيون علي تنمية الاقتصادي أو التصنيع في اليابان. وربما كان ذلك بسبب المشكلات المختلفة التي واجهتها بريطانيا في اليابان، ودخولها في عدة صراعات بسبب المعاهدات غير المتكافئة. لذلك كانت حماية المصالح البريطانية ذات أهمية كبيرة في دعم مراجعة المعاهدة مع اليابان.وقام باركس بإلقاء خطابات أمام إيواكورا وغيره من الوزراء اليابانيين بشأن أهمية التجارة الحرة في اليابان، والجهود التي بذلها لتشجيع اليابانيين على تبني أسلوب أفضل في جمع عائدات التجارة[28]. وإعتقد البريطانيين أن ثروة اليابان تكمن في إنتاج وتصدير منتجاتها الطبيعية، مثل الحرير ، والشاي ، والأرز .مقدم أحد السياسيين البارزين مثل يبرز لونجفورد Longford stands out بملاحظاته الإيجابية حول القدرة التنافسية لليابان في مجال تصنيع السلع القطنية. و لو بوير ترينش Le Boyer Trench وبلانكيت أيضًا إلى اليابان باعتبارها منافسًا محتملاً لمصنعي القطن البريطاني في اليابان. وتغيرت نظرة البريطانيين حول نهضه الاقتصاد الياباني بين عامي 1868 و1890 م في مختلف الإتجاهات، ولكنها أظهرت بشكل أساسي عن قوتها في الاستمرارية.[29]

كان هناك تركيز قوي من بريطانيا على القضايا الاقتصادية الأساسية لليابان مثل سياسة التدخل الحكومي، وغياب رأس المال الأجنبي، وضعف نظام الاتصالات، والنزعة الاحتكارية لليابانيين. وظهر نهج قومي ودافع نحو الاكتفاء الذاتي بين اليابانيين. وتقدير للتغييرات الاقتصادية التي حدثت في اليابان، وأبرزها تطور الصناعة الحديثة، إلا أن معظم السياسيين البريطانيين تواجه عدة صعوبات بالغة وعوائق من قبل حكومتها في حقيق ذلك نظرا لسياسة التقليدية لحكومتها بتوسيع نشاطها الاقتصادي مع الأجانب ولكن في واقع الأمر جاءت توقعاتهم في غير محلها إذا أصبحت اليابان منافساً تجاريًا مهماً في شرق آسيا مستقبلًا.[30]

الخاتمة

كشفت الحرب العالمية الأوله مجموعة من المشاكل للاقتصاد الياباني، وكشفت عن نقاط ضعف بنيوية خطيرة أدت في كثير من النواحي إلى تقييد قدرة اليابان على الاستجابة للتحفيز الذي قدمته الأعمال العدائية. ظل التهديد الذي شكلته اليابان على المصالح التجارية البريطانية ضئيلًا مقارنة بالتهديد الذي شكلته الولايات المتحدة، التي يمكن القول إنها المستفيد الرئيسي من الحرب. في حين أظهر نمط التجارة بين بريطانيا واليابان بعض التغييرات المهمة، وحققت اليابان بعض النجاحات المهمة في أسواق الدول الثالثة، على حساب بريطانيا في بعض الحالات، كانت نقاط الضعف الهيكلية تشكل تهديدًا خطيرًا لاحتفاظ اليابان بموقفها بمجرد هزيمة بريطانيا والدول المتحاربة الأخرى. مرة أخرى في وضع يسمح لها بالمنافسة. وقد تم الاعتراف بوجود نقاط الضعف هذه في كل من بريطانيا واليابان، الأمر الذي أدى إلى تباين وجهات النظر بين رجال الأعمال وصناع السياسات البريطانيين.

كانت الضغوط الاقتصادية سمة متكررة خلال سنوات التحالف الأنجلو ياباني، وقد سلطت الضوء عليها الأحداث التي وقعت خلال الصراع الذي دار بين عامي 1914 و1918. ومع ذلك، لم تكن هناك أدلة كافية في نهاية الحرب لإقناع العديد من المراقبين المعاصرين المطلعين بأن اليابان ستكون المستفيد الأكبر من التراجع النسبي لبريطانيا. في عام 1934، كتب إف دبليو هيرست لمعهد كارنيجي، وانتقد بشدة مسح لجنة بلفور للأسواق الخارجية عام 1925 للتقليل من أهمية المنافسة اليابانية، لكنه أقر بأن استنتاج اللجنة بأن العديد من مكاسب اليابان ستكون مؤقتة كان استنتاجًا منطقيًا في ضوء فائض الواردات وارتفاع الأسعار والكفاءة الصناعية المحدودة في اليابان في أوائل العشرينيات من القرن الماضي. ربما ثبت أن الأعمال التجارية البريطانية المذنبة كانت، على سبيل المثال، من حيث الممارسات التجارية غير الكافية، أو الفشل في الفهم الكامل للعوامل التي أدت إلى زيادة القدرة التنافسية لليابان.

الهوامش

1) Fauziah Fathil, British Diplomatic Preceptions of Modernisation and Change in Early Meiji Japan (1868-90), University of London, 2oo6, P 116

2) Sugiyama Shinya, Japan's industrialization in the World Economy 1859-1899: Export Trade and Overseas Competition (London: The Athlone Press), 1988, P73

3) Fauziah Fathil, Op.Cit, P117

Fauziah Fathil, Ibid, P1184)

5) وصلت التجارة الخارجية لليابان، التي كانت أقل من ثلاثين مليون دولار في عام 1868م، في الإجمالي إلي ما يقارب خمسمائة مليون ين بحلول عام 1900م. (إنظر :

James Edward Hoare, The Japanese Treaty Ports 1868-1899: A Study of the Foreign Settlements, A thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy ,University of London,1970, P272)

6) بلونكيت، السير فرانسيس ريتشارد : تم تعيينه ملحقًا في ميونيخ عام 1855م وتدرج بالمناصب إلي أن أصبح قائمًا بالأعمال بالإنابة في برلين وتمت ترقيته إلى منصب سكرتير المفوضية في ييدو في عام 1873م. (أنظر : Fauziah Fathil, Ibid ,P243)

Fauziah Fathil, Op.Cit, P1187)

8) في 4 أبريل 1871 م تم افتتاح دار لسك العملة الإمبراطورية، وهي أول عملية تصنيع حديثة يتم إنشاؤها في اليابان، والسير هاري باركس كان المتحدث الرسمي باسم وزراء الخارجية في الافتتاح ، وأعرب عن أمله في أن تحظى العملات الجديدة بتوزيع واسع النطاق . فحظيت العملات المعدنية الجديدة القبول أولاً في موانئ المعاهدة بين الأجانب. أنظر :

Olive Checkland, Britain's Encounter with Meiji Japan, 1868-1912, University of Glasgow, London, 1989, P34)

9) Fauziah Fathil, Op.Cit, P119, 120, 121

10) كانت نتيجة إعتماد اليابان على الإمدادات الخارجية أو على صغار المنتجين المحليين أنها أصبحت مكانًا باهظ الثمن بالنسبة للأجانب للعيش فيه. كانت المتاجر الأجنبية أغلى من المتاجر اليابانية لأن عدد العملاء لديها كان أقل. كما أدت مشاكل العملة إلى تفاقم الأمور . فكتب السير هاري باركس أن "القوة الشرائية للنقود في اليابان لا تزيد عن نصف تلك التي تمتلكها في إنجلترا.(أنظر :

James Edward. Hoare, The Japanese Treaty Ports 1868-1899: A Study of the Foreign Settlements, thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy, University of London, 1970, P67)

11) مع تطور سياسات الصناعة في ميجي. سعى النظام الجديد مع ضمان موقفه السياسي الخاص في مواجهة العديد من المخاطر، إلى السيطرة على المستقبل الاقتصادي

لليابان، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. لكنها ظلت تعتمد على الأجانب في جزء كبير من اتصالات اليابان التجارية الدولية، فكان منجم تاكاشيما للفحم من أوائل المؤسسات الصناعية التي بشرت بتحديث اليابان. تقع تدابير الفحم في تاكاشيما على جزيرة صغيرة على بعد 7 أميال من ناجازاكي. لقد تم تصنيعها بطريقة بدائية عندما بدأ مشروع التعدين البريطاني الياباني في عام 1867م. (أنظر :

Olive & Sydney Checkland, British and Japanese Economic Interaction Under the Early Meiji: The Takashima Coal Mine 1868-88 , http://dx.doi.org/10.1080/00076798400000024, 2006, P139)

Fauziah Fathil, Op.Cit, P121, 122) 12

13) ألكسندر آلان شاند (1844–1930م)، هو مصرف اسكتلندي انضم إلى بنك تشارترد التجاري الهندي، ولندن ،والصين في هونغ كونغ، وفي عام 1864م، عندما كان عمره 20 عامًا، أصبح مديرًا بالإنابة لفرع البنك في يوكوهاما. ومن عام 1872م حتى عام 1877م، أقنع شاند، بصفته مستشارًا لوزارة المالية، اليابانيين بالتخلي عن نظام البنك الوطني الأمريكي لصالح النموذج البريطاني، القائم على البنك المركزي، كوسيلة للتحكم في إصدار النقود الورقية فالتضخم، مشكلة كبيرة لليابان في سبعينيات القرن التاسع عشر.(أنظر:

Philip Towle and Nobuko Margaret Kosuge, Britain and Japan in the Twentieth Century: One Hundred Years of Trade and Prejudice, I.B. Tauris, 2007, P5)

14) Fauziah Fathil, Op.Cit, P121, 122

15) لم تكن موانئ معاهدات آنسي عام 1858م هي موانئ التجارة الدولية الوحيدة العاملة في اليابان حتى إلغائها في عام 1899م. أدرك زعماء ميجي حاجة بلادهم المتزايدة إلى عدد أكبر من موانئ في عصر كانت فيه القوة الوطنية مستمدة من التحديث التجاري والصناعي والعسكري. خاصة مع ارتفاع حجم التجارة.(أنظر

Catherine L. Phipps, Empires on the Waterfront Japan's Ports and Power, 1858-1899, the Harvard University Asia Center, Harvard University, 2015, P20)

16) Fauziah Fathil, Op.Cit, P122, 123

17) الين هي وحدة العملة اليابانية، كان المقصود منها أن تعادل الدولار الأمريكي في عام 1871، على الرغم من انخفاض قيمتها.(أنظر : Olive Checkland, Op.Cit, P230)

18) Fauziah Fathil, Op.Cit, P124, 125

19) في عام1868م بعد تحالف أمير هيزن مع الغرب وحصوله على أسطول من البواخر التي تعمل بالفحم، كان يفتقر إلي الخبرة في مجال التعدين ورأس المال الجاهز والوصول

إلى الأسواق. لكن كان هناك من هم علي علم بقوة المشاريع ، والتقدم الإقتصادي في أوروبا فقد كانت بريطانيا من الدول التي أثرت بقوة على الهند والصين واليابان، ومن خلال البعثات يمكن جمع المال، والعثور على الغربيين المختصيين في إنشاء وتشغيل المناجم .(أنظر :

Olive & Sydney Checkland, Op.Cit, P140)
Fauziah Fathil, Op.Cit, P12620)

21) Fauziah Fathil, Ibid

22) ماتسوكي كوان (1832–1893م)، الذي عُرف فيما بعد باسم تيراجيما مونينوري، درس الطب والدراسات الهولندية، وأصبح فيما بعد ممثلًا دبلوماسيًا رفيع المستوى. .(أنظر :

Olive & Sydney Checkland, Op.Cit, P240)

23) Fauziah Fathil, Op.Cit, P127

24) كانت القنصلية البريطانية في اليابان التي تعمل علي حماية الرعايا البريطانيين ، والإشراف علي تنفيذ بنود المعاهدات ، فكان لدي بريطانيا مجموعة من المترجمين الفوريين للغه اليابانية ولعل أشهرهم كان إرنست ساتو، الذي عاد إلى اليابان كوزير في عام 1895.(أنظر :

lan Nish and Yoichi Kibata, The History of Anglo-Japanese Relations Volume 1: The Political-Diplomatic Dimension, 1600-1930, United States, 2000, P109)

25) Fauziah Fathil, Op.Cit, 129,130

26) Fauziah Fathil, Ibid, 147,148

27) للاطلاع علي عددالشركات البريطانية و المقيميين في مؤانئ المعاهدات اليابانية 1870–1895م . ينظر الملحق رقم:1

28) تطورت التجارة اليابانية ضمن إطار مؤسسي يُعرف باسم نظام موانئ المعاهدة والذي استمر حتى عام1899م. كانت الشركات التجارية الغربية عبارة عن عمولة أو وكالة، وكانت تعمل في شراء وبيع السلع إما لحسابها الخاص أو مقابل عمولة لصالح الاتحاد الأوروبي.(أنظر :

Janet E. Hunter and S. Sugiyama, The History of Anglo- Japanese Relations, 1600-2000 Volume 4 Economic and Business Relations, Palgrave, 2002, P8)

29) Fauziah Fathil, Op.Cit, 149,150

30) Fauziah Fathil, Ibid

قائمة المصادرو المراجع

أولآ: المصادر الإجنبية

-Fauziah Fathil, British Diplomatic Preceptions of Modernisation and Change in Early Meiji Japan (1868-90), University of London, 2oo6

-Janet E. Hunter and S. Sugiyama, The History of Anglo- Japanese Relations, 1600-2000 Volume 4 Economic and Business Relations, Palgrave, 2002

-James Edward. Hoare, The Japanese Treaty Ports 1868-1899: A Study of the Foreign Settlements, thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy, University of London, 1970

ثانيا: المراجع الإجنبية

- Sugiyama Shinya, Japan's industrialization in the World Economy 1859-1899: Export Trade and Overseas Competition (London: The Athlone Press), 1988

- James Edward Hoare, The Japanese Treaty Ports 1868-1899: A Study of the Foreign Settlements, A thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy, University of London, 1970

- Olive Checkland, Britain's Encounter with Meiji Japan, 1868-1912, University of Glasgow, London, 1989

- Olive & Sydney Checkland, British and Japanese Economic Interaction under the Early Meiji: The Takashima Coal Mine 1868-88, http://dx.doi.org/10.1080/00076798400000024, 2006

- Philip Towle and Nobuko Margaret Kosuge, Britain and Japan in the Twentieth Century: One Hundred Years of Trade and Prejudice, I.B. Tauris, 2007

- Catherine L. Phipps, Empires on the Waterfront Japan's Ports and Power, 1858-1899, the Harvard University Asia Center, Harvard University, 2015

- Lan Nish and Yoichi Kibata, the History of Anglo-Japanese Relations Volume 1: The Political-Diplomatic Dimension, 1600-1930, United States, 2000,